﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴿٧٧﴾﴾

[الإسراء: 77]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الحقُّ ثابتٌ لا يتبدَّلُ وسُنَّةُ اللهِ مُطَّرِدةٌ لا تتحوَّلُ

لمّا أخبر في الآية السّابقةِ عن تربُّصِهم به ﷺ لإخراجِه، وأنَّهم إنْ أنفذوا فيه كيدَهم؛ أنفَذَ اللّهُ فيهم إهلاكًا واستئصالًا، فلا يتمتَّعون بعدَه؛ فأخبر هنا في هذه الآية عن أنَّ هذا الوعيدَ حقٌّ لا يتبدَّلُ وسنَّةٌ في جميع الرُّسل لا تتحوَّلُ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿سُنَّةَ﴾: أَصْلُ كَلِمَةِ السُّنَّةِ مِنَ السَّنِّ، وهو جَرَيانُ الشَّيْءِ في سُهولَةٍ، يُقالُ: سَنَنْتُ الماءَ على وجْهي أَسُنُّهُ سَنًّا؛ إذا أجْرَيْتُهُ، ومِمّا اشْتُقَّ مِنْهُ السُّنَّةُ، وهي السّيرَةُ، وسُنَّةُ رَسولِ اللّه ﷺ: سيرَتُهُ[2]، والسُّنَّةُ: الطَّريقَةُ حَميدَةً كانَتْ أَم ذَميمَةً[3]، وسُنَّةُ الرَّجُلِ: طَريقَتُهُ، والجَمعُ سُنَنٌ، وكُلُّ مَن ابْتَدَأَ شَيْئًا، ثُمَّ عَمِلَ بِهِ غَيْرُهُ مِنْ بَعْدِهِ، فهو الَّذي سَنَّهُ، واسْتَنَّ بالشَّيْءِ: عَمِلَ بِهِ[4]، والمرادُ بالسُّنَّةِ في الآية: العادَةُ والسّيرَةُ الَّتي يَلْتَزِمُها صاحبُها.

2) ﴿تَحْوِيلًا﴾: أصل (حول) تَحَرُّكٌ في دَوْرٍ، فالحَوْلُ العَامُ، وذَلِكَ أَنَّهُ يَحولُ، أَيْ يَدورُ[5]، والتَّحويلُ: مَصْدَرُ حَوَّلْتُ الشَّيْءَ عنِ المَوْضِعِ تَحْويلًا وحَويلًا؛ إذا نَقَلْتَهُ مِن مَوْضعٍ إلى مَوْضِعٍ، وأَزَلْتَهُ عن الأَوَّلِ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 490.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سنَّ).
(3) ابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (سنن).
(4) أبو جيب، القاموس الفقهيّ لغة واصطلاحًا، ص: 183.
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حول).

إلى غَيْرِه[1]، ومنه: حَوَّلْتُ الرِّداءَ: إذا نَقَلْتُ كُلَّ طَرَفٍ إلى مَوْضِعِ الآخَرِ، والحائلُ: كلُّ شَيْءٍ يَتَحرَّكُ مِن مَكانِه، أو يَتَحوَّلُ مِن مَوْضِعٍ إلى مَوْضِعٍ، ومِن حالٍ إلى حالٍ[2]، والحَوْلُ: الحَرَكةُ، يُقال: حالَ الشَّخصُ؛ إذا تَحَرَّكَ[3]، وحقيقةُ التَّحْويل في الآية: تَغييرُ الحالِ، وهو التَّبْديلُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

نُصرةُ الله تعالى لرُسُلِهِ سُنَّةٌ مِنْ سُننه الَّتي لا تتخلَّفُ

يقول الله تعالى: (لو أخرجَك الكُفّارُ - يا مُحَمَّدُ ﷺ - مِن مَكَّةَ؛ فلن يلبثوا فيها إلّا قليلًا حتَّى نُهلِكَهم بعذابِنا، كما هي عادَتُنا في إهلاكِ الأُمَمِ الكافرةِ التي أرسَلْنا إليهم رُسُلًا مِن قَبلِك، فآذَوْهم، وأخرَجوهم مِن بلادِهم، ولا تَجِدُ - يا مُحَمَّدُ ﷺ - تغييرًا عمّا جَرَت به عادتُنا، ولا يَقدِرُ أحَدٌ على تَغييرِها)[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ الفصلِ في الآية:

تعليلُ الأحكامِ ببواعثِها

فُصِلَتْ جملةُ ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ عمّا قبلها، لوقوعِها استئنافًا بيانيًّا[5]، لتوضيح سببِ الوعيدِ المتضمَّنِ في قوله: ﴿لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، فالجملةُ في موقع الجواب على من يسألُ عن سببِ ذلك، ويصحُّ أنْ تكون استئنافًا انتُقِل فيه مِنَ الخاصِّ إلى العامِّ، فقوله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾... ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ حالٌ خاصَّةٌ بالنَّبيِّ وقومه، وقولُه: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ استدلالٌ على هذا الخصوص بالقانون العامِّ، كما يستدِلُّ القاضي

(1) ابن دريد، جمهرة اللّغة: (حول).
(2) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (حول).
(3) الخليل، العين، وابن دريد، جمهرة اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (حول).
(4) ابن جرير، جامع البيان: 15/ 21، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 302، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/ 101.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 180.

على حكْمِه الخاصِّ في حال العَيْن بذكْر الحيثيَّةِ العامَّة للحُكم، وهو مُنْطَلَقُه الذي نشأ عنه، وفي هذا إلماحٌ إلى أنَّ النَّبيِّ ﷺ ليس بدعًا منَ الرُّسل في وجوب احترامِه والإذعانِ له، وليس قومُه بدعًا من أقوام الرُّسل السّابقين الذين هلكوا بمخالفة الرُّسلِ، ولذا حُقَّ لهذه الجملة أنْ تُفصَل، وتخلو عن حرف الوصل؛ لأنَّها مُستَصحَبَةٌ مع ما قبلها استصحابَ القوانين الكبرى لِلأحكام الصُّغرى الصّادرةِ بموجِبها، وهذا الاستصحابُ يقتضي أنْ تُذْكَر بإزائها مفصولةً عنها لا معطوفةً عليها، ولا يخفَى ما في هذا الاستئنافِ والتَّعقيب به من تشديد الوعيدِ عليهم، إذا هم أخرجوا النَّبيَّ ﷺ؛ لأنَّ الحكمَ بالعقوبة على الجاني ثمَّ الاستشهادَ على الحكم بما يُثبِّته، فيه زيادةُ إلزامٍ وتقريعٍ وكنايةٍ عن أنَّه وعيدٌ لا يتخلَّفُ، ولا يُراجَع.

دلالةُ التَّعبير بالمصدرِ المؤكِّدِ: ﴿سُنَّةَ﴾:

التَّعبيرُ بالمصدر المؤكِّد[1] في قوله: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ على تقدير: (سَنَنّا سُنَّة) بليغٌ في إيجازه بحذف الفعلِ، وبليغٌ في تأكيده بالافتتاح المصدريِّ للجملة، وبليغٌ في تقرير مضمونِ الجملةِ بالأسلوب الجامعِ بين دلالة الفعليَّةِ (سَنَنّا) في تصوير معنى الحدوثِ المستمرِّ في الزَّمن، ودلالةِ الاسميَّة ﴿سُنَّةَ﴾ في تقرير المعنى المجرَّدِ للحدث للدَّلالةِ على الثُّبوت المطلَقِ للمضمونِ الذي لا يتخلَّفُ، ولا يزولُ، وفي حذف الفعل نكتةٌ بديعةٌ: وهي طَيُّ الحركة الزَّمنيَّةِ للفعل عنِ السّامع ليتفرَّغَ لأصل المعنَى وهو حقيقةُ (السُّنَّة)، فتنفعلَ نفسُه لِقدسيَّتِها وجلالِها في دوامِها دوامَ الدَّساتيرِ التّالِدةِ التي لا تُنْقَضُ، ولا تنحلُّ.

أبـى الـلـه إلّا أنْ يُـنْـفِـذَ سُـنَـنَـه ويَنصرَ رُسُلَه

وجهُ التَّعبيرِ بالموصولِ ﴿مَن﴾:

التَّعبيرُ بـ﴿مَن﴾ في قوله: ﴿مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ لإرادة الإبهامِ والعمومِ،

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/ 565.

إنَّ الله لا يُخلِفُ وعدَه رُسلَه

ومعنى الإبهام: الدَّلالةُ على مُتَعَلَّقٍ غيرِ محدَّدِ العَيْن والذّات، لِغرضِ التَّنبيه على أنَّها سنَّةٌ شائعةٌ مُطَّرِدةٌ في شؤون الرُّسل بغضِّ النَّظرِ عن تحديد أفرادِهم، سواءٌ عَلِمَهُم المخاطَبُ أم لم يعلمهم، ففي الإبهام تعظيمٌ لشأن السُّنَّة المذكورة، أي: إنَّها ماضيةٌ على كلِّ حالٍ مع أيِّ رسولٍ، ومعنى العموم: الدَّلالةُ على استغراقها في فاعليَّتِها ونُفوذِها لأفراد الرُّسل كافَّةً.

سرُّ إسقاطِ الجارّ:

سُنَّةُ الله عامَّةٌ لا تتخلَّفُ عن مُستحقٍّ لها

لم يقل في السّياق الكريم: (سنَّة من قد أرسلنا من قبلك) لاستغراق زمانِ القَبليَّة جميعِه، أي: هذه سنَّتُنا منذ أنْ كانَ وحصلَ إرسالٌ للرُّسُل قبلك، فحذْفُ (مِن) تشديدٌ على عدم التَّخلُّف والانخرام في أي قطعةٍ منَ الزَّمن قبْلَ النَّبيِّ ﷺ[1].

بلاغةُ المجازِ العقليِّ في إضافة السُّنَّةِ للرُّسلِ:

لمّا كانتِ السُّنَّةُ حاصِلةً لأجل رسُلِه وبسببِهم؛ أسندَ الحدثَ لسبَبِه

في إسناد (السُّنَّة) إلى (الرُّسل) في قوله: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ مجازٌ عقليٌّ؛ لأنَّها سنَّةُ اللهِ، فهي مِنْهُ وبِه، فأصلُ إضافتها لله سبحانه، بدليل قوله بعدَها: ﴿وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا﴾، ولكن لمّا كانتِ السُّنَّةُ حاصِلةً لأجل رسُلِه وبسببهم أسندَ الحدثَ لسبَبِه[2].

وجهُ التَّوكيدِ بـ﴿قَدْ﴾:

إرسالُ الرُّسل سُنَّةٌ ضروريَّةٌ تستوجبُ موالاةَ الله لهم

﴿قَدْ﴾ في قوله: ﴿قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ لتحقيق جملةِ الصِّلة وتأكيدِ مضمونها، وتحقيقِ جملة الصِّلةِ مع كونها كاملةً في تعريفها تامَّةً بموصولها، للإيماء إلى نُكتةٍ بديعة، وهي الإشارةُ إلى تحقيق هذه السُّنَّةِ المذكورة في إنفاذها وعدمِ تفويتِها؛ لأنَّ قوَّةَ المضاف من قوَّة ما أضيفَ إليه، والسُّنَّةُ أضيفت إلى الموصول وصلتِه المحقَّقَةِ بـ﴿قَدْ﴾، فدلَّ على تأكُّدِها بتأكُّدِ ما أُضيفت إليه.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 490.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 8/ 126.

إيثارُ التَّعبيرِ بالإرسالِ دون البعثِ:

الإرسـال يـدلُّ عـلى الإطـلاق المُـتـوالي المتُسلسِل

عبَّر بالإرسال دون البعثِ في قوله: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾، ولم يقل: (بعثنا) ليتجانسَ، ولا يتنافرَ مع قوله: ﴿رُّسُلِنَا﴾ فهذا أتمُّ لفظًا وأكملُ صوتًا وإيقاعًا، ومن جهة المعنَى فهو أبلغُ وأوفَى من (بعثنا)، لاقتضاءِ السّياق للإرسالِ دون البعث؛ لأنَّه سَبَقَ التَّنويهُ عن نكتةِ إخلاء تركيبِ الظَّرفيَّة ﴿قَبْلَكَ﴾ من حرف الجرِّ (مِن)، فلم يقل: (من قبلك) للدَّلالةِ على استغراق الزَّمانِ كلِّه دون خلوٍّ زمنٍ منه عن وقوع هذه السُّنَّةِ الإلهيَّةِ المذكورةِ، فالاستغراقُ الزَّمنيُّ لهذه السُّنَّة يوافقُه أن يعبِّرَ بالإرسال لا بالبعث؛ لأنَّ البعثَ استنفارٌ بعد همودٍ، واستدعاءٌ بعد انقطاعٍ، وإطلاقٌ بعد إمساكٍ، فهو يعبِّرُ عن فَجْوةٍ يعقُبُها صَحوةٌ، وهذا لا يتناسبُ أبدًا مع معنى اليقظَةِ المُطَّردة للسُّنَّة في كلِّ زمانِ الإرسال قبل النَّبيِّ ﷺ من غير فجوةٍ ولا انقطاع، فالسُّنَّةُ ماضيةٌ لا تتخلَّفُ، ويَقِظَةٌ لا تغْفو، ومستمرَّةٌ لم تنقطع، وهذا يناسبُه لفظُ الإرسال الذي يدلُّ على الإطلاقِ المُتوالي المُتسلسِل، ولا يناسبُه لفظُ البعث المتضمِّنُ لمعنى سبْق الانقطاع والفجْوة؛ ولذا يرتبطُ البعثُ بمفهوم الإحياء بعد مَوات، سواءٌ الإحياءُ المعنوي لمَواتِ البصائر والضَّمائر، أوِ الإحياءُ المادّي لمَوات الأعضاءِ والأجسادِ.

ناسبَ الإرسالُ التَّنبيهَ على أصل معنى إرسالِ الرُّسلِ بغضِّ النَّظرِ عنِ المبعوثِ لهم

وأيضًا: إيثارُ لفظِ (الإرسال) على (البعث) لارتباطِ لفظِ البعثِ في مقام الرِّسالاتِ بذِكْرِ المبعوثِ لهم، ولذا لم يردْ في القرآن الكريم بعْثُ الرُّسل أو بعْثُ الرَّسول إلّا ويُذكَرُ معه المفعولُ، وهو الطَّرَفُ المبعوثُ إليهم مِنَ الأمم أوِ الأمَّة ونحوِ ذلك، فيقول: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [النحل: 36]، فذكرَ (الأمَّة) المبعوثَ لهم، وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران: 164] فذكرَ ضميرَهم: ﴿فِيهِمْ﴾ [آل عمران: 164]، وذلك لخطورة أمرِ البعث، ولأنَّ المقصودَ - أصلًا - ببعث الرُّسل: هو إنفاذُ فاعليَّة هذا البعثِ

في الأمم بإحيائها وإنعاشِها بعد موتها بالفسادِ والكفرِ، وأمّا هنا في هذه الآية؛ فلم يُذكَرِ المفعولُ، وهم (الأمم أو القوم) لعدم تعلُّقِ الغرض بالمرسَل إليهم، فلم يناسبْ ذكرُ البعث حينئذٍ، وناسبَ الإرسالُ لغرض التَّنبيهِ على أصل معنى إرسال الرُّسل بغضِّ النَّظر عنِ القوم المُرسَل إليهم[1].

نكتةُ إسنادِ فعلِ الإرسالِ إلى ضميرِ التَّعظيمِ:

لا يُضيف الله لنفسِه إلّا ما هو عظيمٌ شريفٌ

أُسنِد الإرسالُ إلى نون العظمةِ في قوله: ﴿أَرْسَلْنَا﴾ لتعظيم الفاعلِ، وهو اللّه الجليلُ ﷻ، ولتعظيم فعلِ الإرسال الذي أُسند إلى ضمير التَّعظيم، كأنَّه يشيرُ إلى أنَّ الإرسال أمرُه جسيمٌ وشأنُه عظيمٌ، فلا يضطلعُ به إلّا ذو عظَمَةٍ وذو كبرياءٍ وذو جلال، ولتعظيم شأن السُّنَّةِ التي قضاها اللّه، وعرَّفَها بإضافتِها للجملةِ الموصولةِ: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾، كأنَّه قال: (إذا قَدَرْنا بعظمتِنا على الأمر العظيم، وهو إرسالُ الرُّسل، فقُدرتُنا على إمضاء هذه السُّنَّةِ التي تعلَّقتْ بإرسالهم أهونُ وأيسرُ)[2].

معنَى ﴿مِن﴾:

﴿مِن﴾ في قوله: ﴿مِن رُّسُلِنَا﴾ للتَّأكيدِ والاستغراقِ، أي: من كلِّ رُسلنا، وهي بيانيَّةٌ لِفعل الإرسال.

بلاغةُ الإطناب في لفظ ﴿قَبْلَكَ﴾:

الأزمِنَةُ أوعيَةُ العِبَر

لم يقل في السّياق الكريم: (سنَّة من قد أرسلنا من رسلنا) وإنَّما أطنَبَ بزيادة الظرف ﴿قَبْلَكَ﴾ للدَّلالةِ على أنَّها عادةٌ مطَّردةٌ في الأمثال والنُّظَراء الماضين، وإذا كانت قد وقعتْ بالفعل، وكان وقوعُها عادةً تتكرَّرُ بتَكرار أسبابها؛ فهذا أدعى لتوقُّعِها بيقينٍ وعدمِ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (بعث، رسل).
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 490.

استبعادها أوِ الشكِّ فيها، والإتيانُ بالظَّرف مبالغةٌ في تأكيد ذلك، بتحديد زمانِها السّابق، فإنَّ تحديدَ الزَّمن السّابق يُؤْذِنُ بمُقابِله منَ الزَّمن اللّاحقِ، فتقعُ في وقتِ البَعديَّة اللّاحق، كما وقعت في نظيره في زمن القبليَّة السّابقِ، فكما أنَّ الزَّمانَ هو الزَّمان، فلا مانعَ فيه يحجبُ وقوعَها، فكذلك قومُك والأقوامُ قبلهم لا فرق!

نكتةُ إضافةِ الرُّسل إلى ضمير التَّعظيمِ:

للرَّسُلِ مكانٌ منَ اللهِ لا يُبارَى

إضافةُ الرُّسل إلى ضمير التَّعظيم في قوله: ﴿رُّسُلِنَآ﴾ إشعارٌ بمكانِ الرُّسل منَ الله، وأنَّه لتلك المكانةِ أضافَهم إلى ضمير جلالِه وعظمتِه، ولأجل تلك المكانة سنَّ هذه السُّنَّةَ.

موقعُ جملةِ ﴿وَلَا تَجِدُ﴾ ممّا قبلَها:

سنَّةٌ لا تتخلَّفُ ولا يفوتُ مِنَ التَّحاكُمِ إليها أحدٌ

جاءت جملة ﴿وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحۡوِيلًا﴾ استئنافيَّة، تذييلًا بما هو في حكمِ التَّعليل لمضمون ما قبله، كأنَّه قيل: سنَّ سُنَّةً لا تتخلَّفُ، ولا يفوتُ من التَّحاكُم إليها أحدٌ؛ لأنَّه لا أحدَ بمقدوره أن يتحوَّل عنها، ولا هي تتحوَّلُ عن أحدٍ بإهمالِه، فليستْ متحوِّلةً، ولا مُتَحَوَّلًا عنها، أي: لا تنفكُّ عن مستحقّيها، ولا مستحقّوها بمنفكّين منها.

ما أُجريَ على الأممِ السّالفةِ يجري على الخالفةِ

ويصحُّ كونُها اعتراضيَّةً لتكملة البيان؛ تأديةً لمعنى استحالة التَّحويلِ، أي: إنَّ ذلك الحكمَ كائنٌ لا محالةَ؛ لأنَّنا أجريناه على الأمم السّالفةِ، ولأنَّ عادتَنا لا تتحوَّلُ[1].

سِرُّ التَّعبيرِ بـ﴿وَلَا تَجِدُ﴾ مُضارعًا، ونفْيِه بـ(لا):

عينُ اليقينِ في معاملةِ اللهِ، ومَن ارتابَ؛ خابَ

قولُه: ﴿وَلَا تَجِدُ﴾ مِنْ (وجَدَ) بمعنى (عَلِم) من أفعال اليقين، وهذا الفعلُ منقولٌ من: وجَدَ الشيءَ ولَقِيَهُ، فأصلُه في إفادة العثورِ والتَّحصُّل المادّيِّ للأمور الحسيَّةِ، ثم نُقل معناه إلى الأمور القلبيَّة (العثورُ القلبيُّ)، فقوله: ﴿وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحۡوِيلًا﴾، معناه: أنَّه سيجِدُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 180.

سُنَّةَ اللّه ثابتةً غيرَ متحوِّلَةٍ بيقينٍ، كما يُشاهِدُ الأمورَ المحسوسةَ، فلا يُداخِلُه شَكٌّ فيها، فلمّا كان وُجدان الشَّيءِ بالعثور عليه أمرًا يقينيًّا؛ كان الأمر العقليُّ بمنزلته، ولذا أفاد العِلمَ؛ لأنَّ من وجد الشَّيءَ على حقيقتِه؛ فقد علِمَه، ونفيُ الوُجدان في هذه الآية لنفي الوجودِ الحسّيِّ والمعنويِّ لخرقِ سُننِ اللّه سبحانه، وجاء به مُضارعًا؛ لنفيِه بـ(لا)، فهي مختصَّةٌ بنفي المضارع، والمضارِعُ - هنا - أفاد الاستمرارَ في الحال والاستقبال، أي: نفيُ الفعل هنا مستمرٌّ لا ينقطعُ حالًا واستقبالًا[1]، وفي استغراقِه امتدادَ الزَّمان مبالغةٌ في انتفاء الإيجاد[2].

دلالةُ اللّام، وسرُّ تقديمِها ومجرورِها:

تتحوَّلُ الأشياءُ حين تفقِدُ ارتباطَها باللّه سبحانه

اللّام في ﴿لِسُنَّتِنَا﴾ للتَّعدية، وتقديمُها ومجرورُها على مفعول الوجود، للاختصاص والرِّعايةِ، أي: لا تجدُ لسنَّتنا خاصَّةً، فالاختصاصُ، أي: في المعنى، والرِّعايةُ، أي: للفاصلة؛ لئلّا تنخرمَ.

سِرُّ تكرار لفظِ (سُنَّة)، وإضافتِه إلى الضَّمير:

التَّكرارُ زيادةٌ لمعنًى مُقرَّرٍ

كرَّرَ لفظَ (سُنَّة) في قوله: ﴿وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾، ولم يقل: (ولا تجد لها تحويلًا)؛ اعتمادًا على ذِكرها في قوله: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾، لتغايُرِهما في الإضافة في الموضعَين، فالسُّنَّة الأولَى مُضافةٌ إلى المفعول، والسُّنَّةُ الثّانية مُضافةٌ إلى الفاعل، فالمعنى في الأولَى أخصُّ، وفي الثّانية أعمُّ، فالمرادُ بالسُّنَّة في: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ سُنَّةُ التعذيب للأمم؛ إذا هم أخرجوا الرُّسلَ، والكلامُ على حذف مضاف، أي: سنَّةَ أمم مَن قد أرسلنا[3]، يعني: عقوبةَ أمم الرُّسل، وأضيفتْ للرُّسل؛ لأنَّها لأجلهم على نحوِ ما بُيِّن من قبلُ، وأمّا السُّنَّة

(1) خالد الأزهريّ، التّصريح بمضمون التّوضيح: 1/ 359، وفاضل السّامرائيّ: معاني النّحو: 2/ 12.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 180.
(3) الواحديّ، التّفسير البسيط: 13/ 427.

المضافةُ للفاعل في قوله: ﴿وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ فالمرادُ بها عمومُ سنَّة اللهِ في أقضيته وأحكامه كافَّةً، ومنها سنَّةُ العقاب والتَّعذيب، فكأنَّه علَّل الخاصَّ بالعامِّ المُندرجِ تحته، كأنَّه قيل: لا شيءَ في سُنَنِنا كافَّةً يتحوَّلُ، ويتغيَّر، فأولَى بذلك سُنَّتُنا الخاصَّةُ في إنزال العقوبات بالأمم المُعتَديَةِ على رُسُلِ الله، ففي التَّكرار زيادةٌ في المعنى المُقرَّر، وفي الإضافة إلى الضَّمير إظهارُ ما لهذه السُّنَّة مِنَ العظمة[1].

سرُّ التَّعبيرِ بصيغةِ التَّفعيل:

(التَّحويلُ) في قوله: ﴿وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ مصدرٌ قياسيٌّ من (فعَّل - حوَّل) المتعدّي الرُّباعي، على زِنَةِ (تفعيل)[2]، وصيغةُ تفعيل - هنا - تدلُّ على المُطاوعة المنفيَّة، أي: حوَّلَه، فتحوَّلَ تحويلًا، للدَّلالة على ثبوتِ سنَّة الله سبحانه، وأنَّها لا تتطاوع بحالٍ، ولا تتأثَّرُ لإرادةِ المجرمين فيها بالتَّحويل، وللمبالغة في حصول فِعل التَّحويل بما يدلُّ على كثرةِ المتربِّصين القاصدين للتَّحويل المُحاولين في إنفاذه، ومع ذلك فسنَّةُ اللهِ عَصيَّةٌ أبيَّةٌ على المُطاوعةِ والتَّأثُّر، ولم يقل في السياق: (ولا تجد لسنَّتنا تَحوُّلًا)؛ لأنَّ (التَّحوُّل) مصدر (تحوَّلَ) القاصِر، فلا مُطاوعَ له، ولو قال: (تحوُّلًا)؛ لاقتضى أنَّ سنَّة الله يعتريها الأغيارُ فتتحوَّلُ من تلقاء نفسها، فيكونُ هذا هو التَّحوُّلُ المنفيُّ عنها فقط، وهذا غيرُ واردٍ؛ لأنَّ سنَّة الله لا يطرأُ عليها التَّحوُّلُ الذّاتيُّ، كما يطرأ على الأعيان والأجسام، ويكونُ تحويل المجرمين لها بالإفساد والكفر غيرَ منفيٍّ، وهذا فسادٌ للمعنى عريضٌ.

سنَّةُ الله ثابتةٌ لا تتطاوعُ، ولا تتأثَّرُ بكثرةِ المتربِّصين القاصدين للتَّحويلِ

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

التَّحويلُ والتَّبديلُ:

التَّحويلُ: فصْلُ الشَّيء وإزاحتُه عن موقعه، أو تغييرُ وضْعِه وصِفَتِه.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 491.
(2) صافي، الجدول: 15/ 71.

التَّحويلُ أخفُّ من التَّبديل

والتَّبديلُ: جعْلُ شيءٍ مكانَ شيءٍ بديلًا عنه، أوِ التَّغييرُ المطلَق للشَّيء سواءٌ أتى ببديلٍ أم لا[1].

والفرقُ بينهما: أنَّ التَّحويل أخفُّ منَ التَّبديل، فالتَّبديل أشدُّ وأقوى؛ لأنَّ التَّحويلَ في أصلِه: هو تحرُّكُ الشَّيء عن منطقةِ الحَوْل، وهو موضِعُه الذي كان فيه، ويدور في مَدارِه، فإذا أخرجتَه عن هذا الوضع؛ فقد حوَّلتَه؛ لأنَّك نزعتَه عن حَوالَيْه، وهو حالُه أو صِفتُه أو مكانُه الذي كان يَحولُه عن غيره، أي: يمنعُه؛ ولذا كان التَّحويل مُعبِّرًا عن أدنى تغييرٍ في الشَّيء؛ لأنَّه يحصلُ من أقرب مكانٍ، وهو حوالَي الشَّيء، وأمّا التَّبديلُ؛ فأعمُّ وأقوى؛ لأنَّه تغييرٌ كلّيٌّ لا يتقيَّدُ بنمطٍ أو حيِّزٍ أو جهة، فليس هذا في معنى مادَّتِه، بل هو يعبِّرُ عن انقلابِ شيءٍ إلى شيءٍ آخرَ سواه، ولذا عبَّر هنا بالتَّحويل دون التَّبديل، ليدلَّ على ثبوت السُّنَّةِ الإلهيَّة وعدمِ تأثُّرها بأدنى مُلابسةٍ لمحاولاتِ التَّغيير والتَّبديلِ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (بدل، حول).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والعشرون،
سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 28 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-25-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 28 : المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-25-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9844230 بتاريخ 2024/11/05م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»